فلا بد من ذلك لانفتاح ما قبلها وان حذفنا ما في الرفع والجر على قيام الصحيح ثبتت ألف الأصل.

باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد:

وبدأ ابن خروف ببسط هذا الباب وشرح بعض الشواهد ثم شرح مراد سيبويه. بقولـه: «فإن جعلت هذه المتحركة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها من عه» يقول: إن كلامه علي التسمية بهذه الحروف التي سأل الخليل أصحابه عن النطق بها[1] فلما استقرت كلمات ملفوظا بها تكلم على التسمية بها، ألا ترى إلى قوله: فإن جعلت هذه المتحركة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها من عه حين جعلتها اسماً فقد بين أنها خلافها في الحكم فعلم أن المعنى فيها مختلف لأنه سمى من هذه بالحرف وحده ومن هذه بالكلمة كلها لأن النطق بالحرف ليس كالكلمة لأنك في الكلمة ترد إليها أصلاً إذا اضطررت إلى ذلك ولا ترد إلى الحرف شيئاً فلما بين لهم النطق بالحرف تكلم على التسمية بذلك الذي لفظوا به فلا يجوز غير ما ذكرا رحمهما الله، فليست التسمية بالحرف المتحرك من الكلمة كالتسمية بها كلها وان لم يبق في اللفظ منها ألا حرف واحد ولذلك رد في عه إلى الأصل وزاد هنا في غيره.

---

(1) مذهب الخليل أنك إذا سميت بالباء مفتوحة قلت باء.

وإذا سميت بالباء من يضرب قلت بو وإذا سميت بها مكسورة قلت بـي، أما المازني فيقول رب فاعلم في الباء من ضرب، وأما الأخفش فيقول ضب، وأما المبرد فقال: «أقول ضرب فاعلم» وقد اعترض أبو إسحق الزجاج على هذه الآراء ما عدا رأي الخليل، قال: والقول عندي ما قاله الخليل وسيبويه لأن الخليل إنما قال لهم كيف تسمون بـ «باء» مفتوحة أو باء مضمومة أو باء مكسورة؟ والذي أتوا به غير مسألته لأن ضرب حروف الاسم بكماله وإنما كانت مسألة الخليل: كيف تلفظون بحرف؟ ثم قال لهم: كيف تسمون بحرف؟ وإلا فما الفصل بين التسمية بـ «ضرب» نفسه وبين التسمية ببعضه؟

الزجاج 120